حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ باصدار بيان السادس من تشرين الثاني (نوفمبر)، وما تبعه من قبول بالمشاركة الفلسطينية في الحوار العربي ـ الاوروبي. ولقد تواكبت تلك المواقف الاوروبية وقرار عربي بالقتال، مع تماسك سياسي، وعسكري، عربي في أثناء حرب تشرين الاول (اكتوبر)؛ ثمّ مع محاولة جادّة لتسييس الاقتصاد العربي في ذلك الحين.

ومنذ منتصف السبعينات، بدأت وحدة التصور العربي ازاء قضية فلسطين وشروط تسويتها بالانهيار. فبرزت الخلافات بين دول المواجهة (مصر وسوريا تحديداً) حول سياسة الخطوات الصغيرة في اتجاه التسوية، وتصاعدت الخلافات بين سوريا والعراق، ثم بين مصر وليبيا. ووجدت تلك الخلافات، ونحوها، صداها لدى القوى السياسية الفلسطينية (العاملة في اطار م.ت.ف.)[٦٦].

صحيح ان نطاق الخلافات العربية كان يتضمّن، ومنذ بداية قضية فلسطين، وجود مجموعات من المحاور بين دول مواجهة ودول مساندة ودول تأييد ومساندة[٦٧]، ولكن نهاية السبعينات شهدت، بعد عقد اتفاقيتي كامب ديفيد واتفاقية الصلح المصري ـ الاسرائيلي في العامين ١٩٧٨ و١٩٧٩، بروز تقسيم جديد في مواجهة اسرائيل، ومن حول القضية الفلسطينية، بين دول تؤيد الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي ودول تعارضه بدرجات متفاوتة[٦٨]؛ هذا فضلاً عن التقسيمات التقليدية الاخرى بين دول جمهورية، وأخرى ملكية، وبين دول نفطية (أو غنية) ودول فقيرة، مختلفة في توجهاتها السياسية، والاقتصادية، داخلياً وخارجياً[٦٩].

لقد وقعت الحركة السياسية الفلسطينية أسيرة لهذا الواقع العربي منذ بداية نشأتها المعاصرة في منتصف الستينات؛ اذ ووجه النشاط الفلسطيني بغلبة العوامل الاقليمية الضيّقة على الرؤية القومية العربية الشاملة تجاه الاهداف الفلسطينية. وغالباً ما نتج عن ذلك الحاق أذى شديد بهذا النشاط[٧٠].

وما أن حلّ عقد الثمانينات حتى بلغ النظام الاقليمي العربي ذروة الانقسام فيما بين عناصره، من جهة، والانقسام داخل الحركة الفلسطينية السياسية، من جهة أخرى. وهكذا انعكس تحوّل السياسة العربية الى سياسات عربية على الساحة الفلسطينية، التي توزّعت، بدورها، على محاور مختلفة.

ومن المتصوّر أن الخلافات، سواء في جانبها العربي القومي أو جانبها الفلسطيني، تقود الى عجز الاطراف الدولية عن المبادرة وفتور حماسها للقضية الفلسطينية. فقد لاحظ البعض ان «... أحد أهم الصعوبات أمام تقدّم البعد السياسي في الحوار العربي ـ الاوروبي، الذي تبلور كما سبق الذكر حول القضية الفلسطينية، هو صعوبة تنسيق السياسات في الجانب العربي. فالدول العربية تختلف في توجهاتها السياسية، والاقتصادية، ازاء الجماعة الاوروبية...»[٧١]، وانه «بقدر ما توجد اختلافات في وجهات النظر بين دول الجماعة، فان العرب، أيضاً، تفرق بينهم نزاعات مختلفة حول القضية الفلسطينية، ممّا يعرقل مسيرة العمل الاوروبي تجاهها»[٧٢].

ومن جانب آخر، حالت صعوبة تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول العربية دون ايقاف محاولة الجماعة الاوروبية استبعاد النفط من الحوار العربي ـ الاوروبي. وبذلك فقد الجانب العربي أداة هامّة من أدوات المساومة.

وعلى الرغم من ذلك، استقر «التعامل الثنائي» بين الدول العربية ودول الجماعة